

Distr.: General
11 April 2022
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية
المعني بمنع الفساد

فيينا، 15-17 حزيران/يونيه 2022

البند 2 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ قرارات المؤتمر ذات الصلة: توصيات أخرى

حالة تنفيذ قراري المؤتمر 3/9 و 6/9 بشأن منع الفساد

ورقة معلومات أساسية من إعداد الأمانة

أولاً - مقدمة

1- اعتمد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في دورته التاسعة المعقودة في شرم الشيخ، مصر، في الفترة من 13 إلى 17 كانون الأول/ديسمبر 2021، القرار 3/9 المعنون "متابعة إعلان أبوظبي بشأن تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد على منع الفساد ومكافحته بمزيد من الفعالية، واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في هذا الصدد". وفي ذلك القرار، طلب المؤتمر إلى الأمانة أن تقدم تقريراً عن تنفيذ القرار إلى الهيئات الفرعية ذات الصلة التي أنشأها. وطلب المؤتمر في قراره 6/9 المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد" إلى الأمانة أن تقدم تقريراً عن تنفيذ القرار إلى الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد في اجتماعه الثالث عشر والرابع عشر.

2- وتقدم ورقة المعلومات الأساسية هذه المعلومات المطلوبة بشأن تنفيذ القرارين 3/9 و 6/9 لكي تكون أساساً للمناقشة التي سيجريها الفريق العامل، بهدف تمكينه من تنفيذ ولايته بفعالية. وكذلك تقدم عرضاً لجميع المبادرات التي اضطلعت بها الدول الأطراف بدعم من الأمانة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، من أجل تنفيذ هذين القرارين خلال الفترة المشمولة بالتقرير (من تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى شباط/فبراير 2022). ويمكن الاطلاع على معلومات بشأن العمل الذي جرى تنفيذه قبل تشرين الأول/أكتوبر 2021 في الوثيقة CAC/COSP/2021/12 التي قُدمت إلى المؤتمر في دورته التاسعة.

* CAC/COSP/WG.4/2022/1.



الرجاء إعادة استعمال الورق

100522 100522 V.22-02070 (A)



ثانياً - معلومات محدثة عن حالة تنفيذ القرارين 3/9 و 6/9

ألف - الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد

1- الإبلاغ عن تنفيذ القرارين 3/9 و 6/9 من جانب الدول الأطراف

3- أهاب المؤتمر بالدول الأطراف، في قراره 6/9، أن تواصل وتُعزز التنفيذ الفعال للتدابير الوقائية المبينة في الفصل الثاني من الاتفاقية وفي القرارات الصادرة عن المؤتمر. ودعا في قراره 3/9 الدول الأطراف إلى مواصلة تبادل تجاربها المتعلقة بضمان الإدارة السليمة للشؤون المالية العمومية والممتلكات العمومية، وتبادل المعلومات بشأن دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في هذا الصدد، وذلك أيضا بالاستفادة من اجتماعات الفريق العامل. ومن ثم، فإن الدول الأطراف مدعوة إلى تبادل المعلومات في اجتماع الفريق العامل عما تبذله من جهود من أجل تنفيذ دينك القرارين.

2- الإبلاغ عن تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية

4- رحّب المؤتمر، في قراره 6/9، بالجهود المتواصلة التي يبذلها الفريق العامل في تيسير تبادل المعلومات بين الدول الأطراف بشأن مبادراتها وممارساتها الجيدة، واعترف بضرورة أن يواصل الفريق العامل عمله على إسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى المؤتمر في تنفيذ الولاية المسندة إليه بشأن منع الفساد. ورحّب المؤتمر بما أبدته الدول الأطراف من التزام وما بذلته من جهود لتوفير معلومات عن الممارسات الجيدة في مجال منع الفساد تقوم الأمانة بجمعها وتنظيمها ونشرها في سياق أداء مهامها بصفتها مرصدا دوليا. وطلب المؤتمر إلى الدول الأطراف أن تواصل توفير تلك المعلومات، وطلب إلى الأمانة، رهنا بتوافر موارد من خارج الميزانية، أن تواصل عملها باعتبارها مرصدا دوليا، وذلك بالقيام بأمر منها تحديث الموقع الشبكي المواضيعي للفريق العامل بإدراج المعلومات ذات الصلة فيه.

5- وبناء على ذلك، واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب)، جمع كل المعلومات التي تقدمها الدول الأطراف قبل كل اجتماع للفريق العامل⁽¹⁾، وإتاحتها عبر الموقع الشبكي المواضيعي لهذا الفريق. وتضمنت تلك المعلومات عروضاً إيضاحية قُدمت خلال الاجتماعات وتقارير ذات صلة وروابط إلى موارد مرجعية إضافية.

باء - التشجيع على الانضمام العالمي إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

6- واصل المكتب التشجيع على الانضمام إلى الاتفاقية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انضمت سورينام إلى الاتفاقية ليصل مجموع الدول الأطراف فيها إلى 189 دولة.

7- وفي إطار آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية، قدم المكتب الدعم لمراكز تنسيق وخبراء حكوميين من بليز وتشاد وسانت لوسيا وغابون وغامبيا وغيانا وغينيا وغينيا - بيساو ونيكاراغوا في إعداد الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية.

(1) متاح على الرابط التالي: www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/working-group-on-prevention.html

جيم - دعم أطر مكافحة الفساد القانونية والسياساتية للدول

1- دعم الدول في صياغة قوانين تتضمن أحكاماً بشأن منع الفساد

8- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب تقديم الدعم في صوغ وتنقيح تشريعات مكافحة الفساد. وفي فييت نام، دعم المكتب حلقة عمل لصياغة التشريعات بشأن تنقيح القانون المتعلق بالنقش (رقم 56/2010/QH12) عُقدت في تشرين الأول/أكتوبر 2021، ودورتين لمؤتمر رفيع المستوى بشأن سن قانون خاص بجماعات الضغط عُقدتا في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2021.

9- وقدم المكتب، من خلال رابطة البرلمانيين الشباب في كينيا، دعماً تقنياً في وضع مشروع قانون حماية المبلغين عن المخالفات في كينيا. وفي وقت إعداد هذه الورقة، كان مشروع القانون يخضع للقراءة الثانية في البرلمان.

2- مساعدة الدول في وضع سياسات واستراتيجيات مكافحة الفساد

10- دعم المكتب وضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في ولايات ميكرونيزيا الموحدة، التي وقعها الرئيس في كانون الأول/ديسمبر 2021. وفي شباط/فبراير 2022، اتخذ المكتب خطوات أولية لدعم وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد في جزر كوك، كما بادر، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى وضع استراتيجية وطنية لمنع الفساد ومكافحته في مالي.

11- وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، أسندت فانواتو إلى مكتب المدعي العام ومكتب أمين المظالم سلطة إضافية لمكافحة الفساد. واستند هذا القرار إلى نتائج الدراسة التي أجراها المكتب في وقت سابق من ذلك العام.

3- النزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون في الإدارة العمومية

(أ) منع تضارب المصالح ونظم إقرار الذمة المالية

12- في سياق جهود المكتب الرامية إلى دعم إصلاح نظام إقرارات الذمة المالية الوطني في السنغال، قدم المكتب تعليقات على مشروع قانون ومرسوم تنفيذه في حلقة عمل عقدها المكتب الوطني لمكافحة الاحتيال والفساد في تشرين الأول/أكتوبر 2021.

13- وفي شباط/فبراير 2022، أنجز مكتب المراقب المالي العام في إكوادور رقمنة آلية لمحاكاة تضارب المصالح أنشئت بدعم من المكتب. وسوف يستخدم الموظفون العموميون الوطنيون هذه الآلية.

14- وفي شباط/فبراير 2022 أيضاً، عقد المكتب في إطار مبادرة استرداد الموجودات المسروقة دورتين تدريبيتين لموظفين معنيين بالأخلاقيات من المقاطعات التسع في جنوب أفريقيا، تناولتا تحليل إقرارات الذمة المالية القائم على المخاطر.

(ب) الإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين

15- نظّم المكتب حلقات عمل وطنية بشأن الممارسات الجيدة في مجال حماية المبلغين، عُقدت في باراغواي وغانا وكوت ديفوار في تشرين الأول/أكتوبر 2021، وفي إثيوبيا وبوتسوانا في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وفي حلقات العمل تلك، حُللت الأطر القائمة لحماية المبلغين، وحُدّدت التدابير اللازمة لتعزيزها. وفي نهاية عام 2021، قدم المكتب الدعم إلى مجلس المهن الصحية في جنوب أفريقيا من أجل إنشاء قناة أكثر شمولاً وأماناً للإبلاغ عن الفساد.

- 16- وقدم المكتب المشورة والدعم في مجال الصياغة التشريعية من أجل وضع أطر تشريعية وسياساتية لحماية المبلغين في كل من غانا، بالتعاون مع لجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية، وفي إثيوبيا، بالتعاون مع وزارة العدل.
- 17- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، دعم المكتب حلقة عمل عُقدت لصالح اللجنة البرلمانية المعنية بالعدالة في كينيا، ولجنة الشؤون القانونية، ورابطة البرلمانيين الشباب في كينيا. وكان الهدف من حلقة العمل هو تبادل الممارسات الدولية الجيدة بشأن آليات الإبلاغ.
- 18- وفي كانون الثاني/يناير 2022، عقد المكتب حلقة عمل في جنوب السودان بشأن حماية المبلغين عن المخالفات، بغية دعم عملية تنقيح سياسة الإبلاغ عن الفساد التي تتبعها لجنة مكافحة الفساد، وإعداد سياسة للإبلاغ لفائدة هيئة الإيرادات الوطنية.

(ج) المشتريات والمالية العامة

- 19- في الفلبين، واصل المكتب دعم الجهود الرامية إلى تعزيز إطار المشتريات العامة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، عقد المكتب وشراكة التعاقد المفتوح، وهي منظمة لا تستهدف الربح، حلقة عمل بشأن تطبيق استخدام البيانات المفتوحة في المشتريات العامة. وفي شباط/فبراير 2022، تم التوقيع على خطاب اتفاق بين المكتب ومكتب الدعم التقني التابع لمجلس سياسات المشتريات الحكومية بمناسبة تدشين مشروع يهدف إلى أتمتة تقديم التقارير المتعلقة بالمشتريات العامة ونشرها من خلال تطبيق شبكي.
- 20- وأجرى المكتب في الفترة بين آب/أغسطس 2021 وشباط/فبراير 2022، بالتعاون مع لجنة القضاء على الفساد في إندونيسيا، دراسة عن تحليل البيانات الضخمة من أجل استبانة الاحتيال والفساد في المشتريات العامة. وتستخدم التوصيات الواردة في الدراسة لتطوير برامج من شأنها أن تمكن اللجنة من تحليل بيانات المشتريات الرقمية على الصعيد الوطني والمحلي.
- 21- ونظم المكتب في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2021 مشاورات متعددة أصحاب المصلحة مع ممثلين عن 10 مؤسسات ومنظمات غير حكومية في تيمور - ليشتي من أجل تحديد المخاطر المحتملة للفساد، ولا سيما فيما يتعلق بالمشتريات العامة في القطاع الصحي.
- 22- وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، اجتمع المكتب مع الخزانة الوطنية في جنوب أفريقيا لاستعراض وتعزيز متطلبات تقديم الإعلانات الإلزامية عن المصالح الواقعة على عاتق مقدمي العطاءات باستخدام استمارة موحدة. وهذه الاستمارة هي جزء من مجموعة وثائق موحدة لتقديم العطاءات تجري رقمنتها حالياً.
- 23- وعلى الصعيد الإقليمي، عقد المكتب في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 حلقة عمل لممثلي حكومات باراغواي وشيلي وكولومبيا بشأن الممارسات الجيدة المتعلقة باستخدام البيانات واستبانة نُذر الخطر ومخاطر الفساد في شراء السلع والخدمات اللازمة للتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وعقد المكتب أيضاً مشاورات مع تلك الحكومات بغية التوصل إلى فهم أفضل لكيفية زيادة الشمولية وتعزيز النهج المراعية لنوع الجنس في مجال المشتريات العامة، بما في ذلك في أوقات الأزمات. وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، أُجريت دراسة استقصائية بشأن هذه المواضيع بين السلطات المعنية في باراغواي وشيلي وكولومبيا. وسوف يسترشد المكتب بنتائج هذه الدراسة الاستقصائية في تقديم المساعدة التقنية.
- 24- وواصل المكتب أيضاً تنفيذ القرار 13/8، المعنون "إعلان أبوظبي بشأن تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد على منع الفساد ومكافحته بمزيد من الفعالية"، والقرار 3/9. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، استضاف المكتب اجتماعاً للخبراء من أجل وضع دليل عملي بشأن

تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد. وواصل الخبراء تقديم مدخلات موضوعية طوال فترة إعداد ذلك الدليل.

25- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، عقد المكتب اجتماعا للخبراء لوضع دليل للاستجابة السريعة في مجال المشتريات المعجلة، بغية جمع الخبرات والدروس المستفادة أثناء الجائحة.

دال - ضمان تمتع هيئات مكافحة الفساد بالاختصاصات اللازمة

1- تعيين السلطات المختصة

26- حتى حزيران/يونيه 2021، تلقى الأمين العام إشعارات من 120 دولة طرفا بتعيين ما مجموعه 190 سلطة مختصة يمكن أن تساعد الدول الأطراف الأخرى على صوغ تدابير محددة لمنع الفساد وتنفيذها، وفقا لمقتضيات الفقرة 6 من المادة 3 من الاتفاقية. وثمة قائمة محدثة في هذا الصدد متاحة للسلطات والهيئات الحكومية المختصة في الدليل الإلكتروني للسلطات الوطنية المختصة المعيّنة بموجب الاتفاقية (www.unodc.org/compath_uncac/en/index.html).

2- دعم هيئات مكافحة الفساد

27- في تشرين الأول/أكتوبر 2021، عقد المكتب دورة تدريبية بشأن إدارة مخاطر الفساد لصالح لجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية في غانا.

28- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، دعم المكتب اجتماعا بشأن الحق في الحصول على المعلومات، بالتعاون مع كل من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ولجنة الخدمة العامة في ساموا. وحضر الاجتماع أيضا وحدة الحق في الحصول على المعلومات في فانواتو، ومكتب أمين المظالم في نيوزيلندا، ومكتب المفوض الإعلامي الأسترالي.

29- وفي الشهر نفسه، شارك وفد من الممارسين المختصين بمكافحة الفساد والمسؤولين الحكوميين من البوسنة والهرسك في زيارة دراسية إلى مقر المكتب. وفي وقت لاحق، ترجمت وكالة منع الفساد وتنسيق مكافحته في البوسنة والهرسك أربع أدوات لمكافحة الفساد من إعداد المكتب، ووُزعت على جميع السلطات المعنية.

30- وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، دعم المكتب لجنة الأخلاقيات ومكافحة الفساد في كينيا في سلسلة من الأنشطة للاحتفال باليوم الدولي لمكافحة الفساد. واشتملت تلك الأنشطة على حلقات نقاش ومنتديات لتوعية الجمهور وتعزيز مشاركة وسائل الإعلام. وجمع منتدى بشأن أدوار المسؤولين الحكوميين ومسؤولياتهم فيما يتعلق بمنع الفساد ومكافحته طائفة واسعة من أصحاب المصلحة الوطنيين المعنيين بمكافحة الفساد.

31- وفي كانون الثاني/يناير 2022، نفذ المكتب في إكوادور، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامجا لبناء القدرات في مجال النزاهة ومكافحة الفساد. وشارك في هذا البرنامج رئيس الجمهورية والعديد من الوزراء و570 مسؤولا حكوميا.

3- تحسين تنسيق المبادرات العالمية والإقليمية والوطنية لمكافحة الفساد

32- واصل المكتب تعزيز تنسيق مبادرات مكافحة الفساد على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. فعلى الصعيد الإقليمي، واصل المكتب تقديم الدعم للدول الأطراف في جهودها الرامية إلى التعجيل بتنفيذ الاتفاقية. وقد اعترف مؤتمر الدول الأطراف في دورته التاسعة بنجاح هذا النهج. واعترف المؤتمر في قراره 4/9 المعنون

"تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على الصعيد الإقليمي" بالمساهمة الهامة التي يقدمها المكتب من خلال وضع برامج المساعدة التقنية، ورُحِّب بمبادرته الرامية إلى اعتماد نهج إقليمي في تقديم المساعدة التقنية في مجال مكافحة الفساد، بسبل منها إنشاء منابر إقليمية في جميع أنحاء العالم للتعبير بتنفيذ الاتفاقية. وفي القرار نفسه، طلب المؤتمر إلى المكتب أن يواصل تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأطراف، بسبل منها نهج إنشاء المنابر الإقليمية.

33- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، عقد المكتب في زمبابوي حلقة عمل بشأن التنسيق بين الوكالات بغية دعم خطة الحكومة لإنشاء لجنة تنسيق وطنية معنية بمكافحة الفساد. وبغية تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، دُعيت السلطات المعنية في كينيا إلى تبادل خبراتها في مجال تعزيز التنسيق بين الوكالات. وفي شباط/فبراير 2022، عُقدت حلقات عمل بشأن الموضوع نفسه في زامبيا وناميبيا في إطار المنصة الإقليمية للجنوب الأفريقي بغية التعجيل بتنفيذ الاتفاقية تنفيذًا فعالًا.

34- وفي شباط/فبراير 2022، عقد المكتب حلقة عمل في إطار المنصة الإقليمية للجنوب الأفريقي بشأن تحويل المجتمعات من خلال الابتكار في مجال مكافحة الفساد فيما يتعلق بالمشترىات العامة وحماية المبلغين عن المخالفات. وعُقدت حلقة العمل في جنوب أفريقيا وحضرها ممثلون عن أنغولا وبوتسوانا وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وملاوي وموزامبيق وناميبيا. واتفقت البلدان المشاركة على قائمة بالخطوات التي يتعين اتخاذها من أجل تعزيز حماية المبلغين عن المخالفات والشفافية في المشترىات العامة في المنطقة.

35- وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، أطلق المكتب شبكة من الممارسين في مجال مكافحة الفساد في الدول المشاركة في مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، وهي أذربيجان وأرمينيا وألبانيا وأوزبكستان وإيران (جمهورية - الإسلامية) والبوسنة والهرسك وتركيا والجزيل الأسود وجورجيا وصربيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان ومنغوليا واليونان. وتهدف الشبكة إلى تعزيز قدرة البلدان المشاركة على منع الفساد في مشاريع الاستثمار الدولية الواسعة النطاق وتعزيز التعاون الدولي. وستحقق أهداف الشبكة من خلال التعلم من الأقران والتدريب والتطوير ونشر المنتجات المعرفية.

36- وواصل المكتب تقديم الدعم التقني من أجل تنفيذ خريطة الطريق الإقليمية لمكافحة الفساد، المعروفة باسم رؤية تينوا، بالتنسيق مع أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ. وتوفر خريطة الطريق أيضا منصة إقليمية للتنسيق لمنطقة المحيط الهادئ بغرض معالجة التوصيات المنبثقة عن آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية بصورة جماعية وعلى نحو منسق.

هاء - تعزيز النزاهة والمساءلة في نظام العدالة الجنائية

1- نزاهة القضاء

37- واصلت الشبكة العالمية لنزاهة القضاء، التي يدعمها المكتب، توفير فرص لتبادل الخبرات ودعم الأقران بالنسبة إلى القضاة والسلطات القضائية في جميع أنحاء العالم، وكذلك نشر المعلومات عن الشبكة في العديد من المحافل. وحتى شباط/فبراير 2022، كانت أكثر من 70 ولاية قضائية على الصعيد العالمي قد أصبحت مواقع تدريب فيما يتعلق بتطبيق مجموعة الأدوات التدريبية في مجال أخلاقيات القضاء التي أعدتها الشبكة. وواصلت الشبكة أيضا إنكاء الوعي وتعزيز تبادل الخبرات في مجالات مواضيعية مختلفة، مثل استخدام القضاة لوسائل التواصل الاجتماعي، ومسائل نزاهة القضاء المتصلة بنوع الجنس، وزيادة ثقة الجمهور في الجهاز القضائي، واستكشاف الصلات بين الرفاه البدني والعقلي للقضاة والنزاهة القضائية. واستمر إثراء الموقع الشبكي للشبكة (www.unodc.org/ji/ar/index.html) بموارد جديدة، بما في ذلك مقالات رأي وحلقات دراسية شبكية وأدوات تدريبية.

- 38- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، عقد المكتب في جمهورية أفريقيا الوسطى حلقة عمل بشأن نزاهة القضاء وتنفيذ المادة 11 من الاتفاقية. وركزت حلقة العمل، التي عُقدت في إطار مشروع مشترك مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، على مبادئ بانغالور بشأن سلوك الجهاز القضائي، والإرشادات التي قدمتها الشبكة العالمية لنزاهة القضاء بشأن مسائل نزاهة القضاء المتصلة بنوع الجنس، واستخدام القضاة لوسائل التواصل الاجتماعي. وجرى عرض ومناقشة النتائج الأولية لتقييم تنفيذ المادة 11 الذي أُجري بدعم من المكتب.
- 39- وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، تشارك المكتب ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وهيئة حقوق الإنسان السعودية في تنظيم تدريب عن بُعد على الحكم الرشيد وسيادة القانون من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيز القضاء العادل والمستقل في المملكة العربية السعودية.
- 40- وفي الشهر نفسه، أدلى المكتب بكلمة في حدث نظم بشأن دور الأخلاقيات القضائية في عالم مترابط. ونظمت لجنة الأخلاقيات القضائية في إسبانيا هذا الحدث الذي ركز على استخدام القضاة الأخلاقي لوسائل التواصل الاجتماعي.
- 41- وفي كانون الثاني/يناير 2022، أنجزت الهيئة القضائية في بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) تقييماً لمخاطر الفساد بدعم من المكتب.

2- نزاهة الادعاء العام

- 42- في شباط/فبراير 2022، بدأ المدعي العام في بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) في تحديث مدونة الأخلاقيات، بدعم من المكتب.

3- النزاهة في السجون

- 43- في تشرين الأول/أكتوبر 2021، ييسر المكتب تنظيم حلقة عمل لتقييم مخاطر الفساد في نظام السجون في جمهورية أفريقيا الوسطى، في إطار مشروع مشترك مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ووضعت حلقة العمل قائمة بالتدابير الرامية إلى التخفيف من حدة هذه المخاطر في المجالات ذات الأولوية، وخطة لتنفيذها.

واو- منع الفساد ومكافحته في القطاع الخاص

العمل على وضع معايير وإجراءات لنصون نزاهة القطاع الخاص في إطار تنفيذ المادة 12 من الاتفاقية

- 44- واصل المكتب الإسهام في عمل فرقة العمل المعنية بالنزاهة والامتثال التابعة لمجموعة العشرين إبان رئاسة إيطاليا (في عام 2021) وإندونيسيا (في عام 2022). وقدم المكتب الخبرة الفنية والموارد اللازمة لدعم صوغ ورقة سياسات بشأن النزاهة والامتثال.
- 45- وواصل المكتب تعاونه مع الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، فعقد دورة تدريبية بشأن المعايير والممارسات الجيدة الدولية في مجال مكافحة الفساد في إطار حدث نظّمته شبكة الاتفاق العالمي المحلية في دولة بوليفيا المتعددة القوميات في تشرين الأول/أكتوبر 2021. وشارك المكتب في اجتماعات وحلقات عمل مختلفة عقدها الاتفاق العالمي بهدف تحديث الآلية المعروفة باسم "الاتصال بشأن التقدم" بغية تمكين الشركات من تقديم تقارير عن جهودها الرامية إلى تنفيذ المبادئ العشرة للاتفاق العالمي.

- 46- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، شارك المكتب في الاجتماع السنوي للمجتمع المحلي الذي عُقد عن بُعد في إطار مبادرة الشراكة من أجل مكافحة الفساد التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي. وضمَّ الاجتماع أعضاء من المجتمع المحلي والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والحكومات لمناقشة نزاهة الأعمال التجارية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، شارك المكتب في الاجتماع الحادي عشر للجنة التوجيهية للتحالف من أجل النزاهة.
- 47- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، دعم المكتب إطلاق مشروع "الشركة الزرقاء"، وهو مبادرة أطلقتها كيانات خاصة في شرق أفريقيا من أجل تشجيع دوائر الأعمال على مكافحة الفساد والترويج لبيئة أعمال تجارية نظيفة. وتشمل المبادرة حالياً أكثر من 500 شركة في منطقة شرق أفريقيا.
- 48- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، عقد المكتب اجتماعات مع أصحاب مصلحة من القطاعين العام والخاص في الأرجنتين وبيرو وشيلي من أجل تحديد التدابير اللازمة لزيادة شفافية الملكية النفعية.
- 49- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، عقد المكتب، بالشراكة مع غرفة التجارة والصناعة في ساموا، حلقتي عمل هجينتين في ساموا بشأن موضوع نزاهة الأعمال التجارية لرواد الأعمال الشباب، هدفنا إلى تعزيز النزاهة والممارسات التجارية الخالية من الفساد بين رواد الأعمال الشباب.
- 50- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، نظمَّ المكتب منتدى للأعمال التجارية بشأن النزاهة في مجتمع الأعمال التجارية في أوزبكستان، بالتعاون مع وكالة مكافحة الفساد وغرفة التجارة والصناعة والمفوض المعني بحماية حقوق رواد الأعمال ومصالحهم المشروعة في أوزبكستان.
- 51- وشارك المكتب في الشهر نفسه في اجتماع مع لجنة الأوراق المالية والبورصة في الفلبين بشأن كيفية تعزيز شفافية الملكية النفعية ودعم جهود اللجنة الرامية إلى تحسين جمع وتبادل المعلومات المتعلقة بالملكية النفعية.
- 52- وفي اليوم الدولي لمكافحة الفساد، في 9 كانون الأول/ديسمبر 2021، قدم المكتب الدعم لرابطة المحققين المعنيين بالشركات، وهي رابطة دولية غير ربحية، في تنظيم حلقة دراسية شبكية لمناقشة دور المحققين المعنيين بالشركات في منع الفساد.
- 53- وفي شباط/فبراير 2022، عقد المكتب اجتماعات مع أصحاب مصلحة من القطاعين العام والخاص في كولومبيا والمكسيك من أجل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ اللوائح المتعلقة بشفافية الملكية النفعية.
- 54- وافتتح المكتب في الشهر نفسه مكتبة إلكترونية تضم النظم الوطنية المتعلقة بمسؤولية الأشخاص الاعتباريين وامتثال الشركات في أمريكا الجنوبية والمكسيك. وقد أنشئت المكتبة بدعم من 10 دول أطراف تحققت من صحة المعلومات المدرجة فيها.
- 55- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب الاضطلاع بأنشطة ترمي إلى تعزيز نزاهة الأعمال التجارية في ميانمار عن طريق وضع مدونة نموذجية لقواعد السلوك في مجال الأعمال التجارية، وإعداد لعبة إلكترونية تُعرف باسم "اللعبة الجادة" بغية إذكاء الوعي بمخاطر الفساد في القطاع الخاص.

زاي - تعزيز التعليم والمعارف بشأن منع الفساد

- 56- في كانون الأول/ديسمبر 2021، أطلق المكتب المبادرة العالمية للتعليم وتمكين الشباب في مجال مكافحة الفساد (مبادرة "غريس") من أجل مواصلة تعزيز دور التعليم والشباب في منع الفساد ومكافحته، تماشياً مع الإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية من أجل مكافحة الفساد المعقودة في حزيران/يونيه 2021 (قرار الجمعية العامة دا-1/32، المرفق).

1- الأوساط الأكاديمية

57- في إطار مبادرة "غريس"، عقد المكتب ندوة أكاديمية دولية على هامش الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف المعقودة في كانون الأول/ديسمبر 2021، مما أتاح لأعضاء الشبكة الأكاديمية التابعة للمكتب وغيرهم من الأكاديميين والخبراء منتدى لتبادل المعارف والممارسات الجيدة المتعلقة بالثقف والبحث في مجال مكافحة الفساد. واختتمت الندوة باعتماد وثيقة ختامية تتضمن توصيات بشأن الكيفية التي يمكن بها للمكتب أن يدعم التدريس الأكاديمي والبحث في مجال مكافحة الفساد.

58- واعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر 2021، دُرست نماط النزاهة المتضمنة في سلسلة النماط الجامعية التي أعدها المكتب لنحو 7 650 طالبا من جامعات في باكستان وكينيا والمكسيك. وإضافة إلى ذلك، ألقى 15 من الممارسين في مجال الأعمال التجارية محاضرات خبراء في تلك البلدان بغية عرض دراسات حالة من الحياة الواقعية وجعل التدريس أكثر توجها صوب التطبيق العملي. وخلال الفترة المشمولة بالقرار، استمر تدريس نماط جامعية سياقية بشأن الأخلاقيات والنزاهة ومكافحة الفساد لطلاب في باكستان وكينيا والمكسيك.

59- وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، عقد المكتب حلقة عمل بشأن مكافحة الفساد لصالح محاضرين جامعيين من الاتحاد الروسي والبرازيل والصين والهند هدفت إلى تعزيز قدرتهم على وضع مناهج لمكافحة الفساد واستخدام المواد والأدوات التعليمية التي ينتجها المكتب.

60- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، عقد المكتب دورة تدريبية لصالح طلاب في كلية الإعلام بشأن حرية التماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها وآليات حماية المبلغين بالتعاون مع كلية الإعلام والصحافة بجامعة ساموا الوطنية وشبكة الصحفيين المعنيين بمكافحة الفساد في المحيط الهادئ.

2- جوانب أخرى للعمل مع الشباب

61- في كانون الأول/ديسمبر 2021، أطلق المكتب في إطار مبادرة "غريس" دعوة لتقديم الترشيحات لعضوية مجلس استشاري معني بالنزاهة في أوساط الشباب، يُعرف باسم YouthLED. وسيقوم المجلس، الذي يتألف مما يصل إلى 25 فردا تتراوح أعمارهم بين 18 و30 عاما ويمثلون جميع المناطق، بإسداء المشورة إلى المكتب بشأن الاستراتيجيات الرامية إلى إشراك الشباب في الجهود الفعالة لمكافحة الفساد.

62- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، نظم المكتب عن بُعد مسابقة هاكاثون من أجل مكافحة الفساد لصالح مطوري برامج شباب من جنوب أفريقيا والسنغال وكينيا ومصر ونيجيريا. وتمثلت أهداف الهاكاثون في تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمنع الفساد ومكافحته في أفريقيا من خلال الاستفادة من الابتكار وإشراك الشباب. وفي السنغال، نظم المكتب حفلا ختاميا للقسم السنغالي من الهاكاثون، بالشراكة مع المكتب الوطني لمكافحة الاحتيال والفساد.

63- وبمناسبة اليوم الدولي لمكافحة الفساد في كانون الأول/ديسمبر 2021، دعم المكتب الشبكة الإفريقية للقادة الشباب من أجل النزاهة في تنظيم أسبوع عمل للمواطنين في كوت ديفوار. وييسر المكتب إجراء مناقشة بين الشباب من مختلف قطاعات المجتمع ووزير الحكم الرشيد وتعزيز القدرات ومكافحة الفساد بشأن مساهمات الشباب في مجال مكافحة الفساد. وعُرض في مدرسة في أندوبي فيلِم قصير عن الاحتيال في النظام التعليمي، وتلت ذلك مناقشة.

64- وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، نظم المكتب حلقة دراسية شبكية بشأن تعزيز النزاهة في أوساط الشباب من خلال الرياضة، بالتعاون مع إدارة الشباب التابعة لوزارة التعليم والشباب والرياضة في توفالو.

65- وفي إطار مبادرة "غريس"، عقد المكتب حلقة عمل للشباب نُظمت بالتعاون مع هيئة إنفاذ الطفولة في مصر على هامش المنتدى العالمي الرابع للشباب الذي عُقد في مصر في كانون الثاني/يناير 2022. وقد جمعت حلقة العمل ما يقرب من 60 شاباً من جميع أنحاء العالم بهدف تعليمهم كيفية استبانة الفساد، وتمكينهم من العمل كعوامل للتغيير الإيجابي في مجتمعاتهم المحلية.

3- الأدوات الإلكترونية والمنشورات

66- واصل المكتب استحداث منتجات معرفية وإتاحة المنتجات الموجودة بعدة لغات. ويمكن الاطلاع على هذه الأدوات والمنشورات التقنية على الموقع الشبكي للمكتب⁽²⁾، كما أنها مجمعة حسب المواضيع على صفحة الفريق العامل⁽³⁾.

67- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، نُشرت ورقة سياساتية على نطاق الأمم المتحدة بشأن الفساد وجائحة كوفيد-19: التحديات القائمة على مستوى التصدي للأزمات والتعافي منها، عنوانها Corruption and COVID-19: challenges in crisis response and recovery، أعدتها فرقة العمل العالمية المعنية بمكافحة الفساد التابعة للأمم المتحدة تحت القيادة المشتركة للمكتب وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

68- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، نشر المكتب ورقة عن مخاطر الفساد في المشتريات العامة في سياق جائحة كوفيد-19 في البلدان الجزرية في المحيط الهادئ، عنوانها Corruption risks in public procurement in the context of COVID-19 in Pacific island countries. وأوضحت الورقة كيف تغيرت النظم التي تعمل بموجبها نظم المشتريات في البلدان الجزرية في المحيط الهادئ نتيجة لجائحة كوفيد-19، واستكشفت ما يتصل بها من تحديات وتزايد مخاطر الفساد.

69- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، صدر منشور عن جائحة كوفيد-19: تقاوم التهديد الذي يشكله الفساد على حقوق الإنسان والتنمية المستدامة في بلدان جزر المحيط الهادئ، عنوانه *The COVID-19 Pandemic: Exacerbating the Threat of Corruption to Human Rights and Sustainable Development in Pacific Island Countries*. ويوضح المنشور كيف أدت جائحة كوفيد-19 إلى تقاوم التهديد الذي يشكله الفساد على حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون في منطقة المحيط الهادئ.

70- وفي تشرين الثاني/نوفمبر أيضاً، أصدر المكتب واللجنة الأولمبية الدولية منشورا يتضمنان دليلاً مرجعياً عن النهج القانونية للتصدي للتلاعب بالمسابقات الرياضية، عنوانه *Legal Approaches to Tackling the Manipulation of Sports Competitions: Resource Guide*. وأصدرت فرقة العمل 4 التابعة للشراكة الدولية لمكافحة الفساد في الرياضة، التي يتشارك في رئاستها كل من المكتب واللجنة الأولمبية الدولية، دراسة عن التصدي للرشوة في مجال الرياضة: نظرة عامة على القوانين والمعايير ذات الصلة، عنوانها *Tackling Bribery in Sport: An Overview of Relevant Laws and Standards*. وفي اليوم الدولي لمكافحة الفساد، أُطلق التقرير العالمي بشأن الفساد في الرياضة الذي أعدّه المكتب، والذي يسلط الضوء لأول مرة على النطاق العالمي للفساد في الرياضة.

71- وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، أطلق المكتب تقريراً يقدم لمحة عامة عن منع الفساد ومكافحته من حيث علاقته بالجرائم التي تؤثر على البيئة، عنوانه *Preventing and Combating Corruption as it Relates*

(2) انظر www.unodc.org/unodc/en/corruption/index.html

(3) انظر www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/working-group-on-prevention.html

والجرائم التي تؤثر على البيئة، ويصف الجهود الرامية إلى منع الفساد المتصل بتلك الجرائم ومكافحته. وفي الشهر نفسه، نُشر تقرير عن جرائم الأحياء البرية والجهات الفاعلة الرئيسية والهياكل التنظيمية ونماذج الأعمال، عنوانه *Wildlife crime: key actors, organizational structures and business models*.

72- وفي كانون الأول/ديسمبر أيضاً، نشر المكتب ورقة تتناول الأزمات والفساد: تدابير التصدي لحالات الطوارئ أثناء جائحة كوفيد-19: التجارب والدروس المستفادة، عنوانها *Crises and corruption: emergency responses during COVID-19: experiences and lessons learned*، تستند إلى دراسات استقصائية إقليمية أُجريت في بداية الجائحة. وكان الهدف من تلك الدراسات الاستقصائية هو جمع معلومات عن تدابير التصدي الأولية التي اتخذتها الحكومات إزاء الأزمة، بما في ذلك النوع المعتمد من حزم الإغاثة في حالات الطوارئ، ومخاطر إساءة الاستخدام والاحتيايل ذات الصلة، وإشراك هيئات مكافحة الفساد والهيئات الرقابية في تنفيذ هذه الحزم ورصدها.

73- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تُرجم المنشور المعنون *The Time is Now: Addressing the Gender Dimensions of Corruption* (حان الوقت الآن: معالجة الأبعاد الجنسانية للفساد) إلى اللغات الإسبانية والعربية والفرنسية وطريقة برايل بالإنكليزية.

74- ووُزعت منشورات المكتب على نطاق واسع أثناء أحداث ذات صلة، بما في ذلك في مؤتمرات وحلقات عمل ودورات تدريبية وزيارات فُطرية. وهي متاحة أيضاً في الموقع الشبكي للمكتب⁽⁴⁾.

حاء - الأعمال الوقائية الأخرى والمواضيع المستجدة

1- البرلمانات

75- نظّم المكتب، على هامش الدورة التاسعة للمؤتمر، حدثاً رفيع المستوى بشأن دور البرلمانات الوطنية وغيرها من الهيئات التشريعية في منع الفساد ومكافحته. وسلط الحدث الضوء على الدور الحيوي الذي تؤديه البرلمانات الوطنية وسائر الهيئات التشريعية في منع الفساد ومكافحته، كما ركز على التحديات القائمة والتقدم المحرز في تنفيذ قرار المؤتمر 8/14 المعنون "تعزيز الممارسات الجيدة المتعلقة بدور البرلمانات الوطنية وسائر الهيئات التشريعية في منع ومكافحة الفساد بجميع أشكاله". وعرض الحدث ما اتخذته البرلمانيون من سائر الولايات القضائية من تدابير وما اضطلعوا به من أنشطة متعلقة بتطوير الإجراءات الداخلية من أجل تعزيز النزاهة والمساءلة في عمل الهيئات التشريعية وتشجيع مبادرات البرلمان المفتوح.

76- وعلى هامش المؤتمر أيضاً، عقدت المنظمة العالمية للبرلمانيين المناهضين للفساد، بالشراكة مع المكتب، المنتدى التاسع للبرلمانيين بشأن موضوع أعمال النزاهة.

2- البيئة

77- واصل المكتب تنفيذ القرار 12/8 المعنون "منع الفساد ومكافحته من حيث علاقته بالجرائم التي تؤثر على البيئة" ودعم تقييم مخاطر الفساد وإدارتها في قطاعات الأحياء البرية والغابات ومصائد الأسماك.

78- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021 وشباط/فبراير 2022، يسّر المكتب، بالاشتراك مع لجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية في غانا، عقد حلقتي عمل لوضع الصيغة النهائية لخطة ترمي إلى التخفيف من

(4) انظر www.unodc.org/unodc/en/corruption/publications.html.

مخاطر الفساد لصالح وزارة مصائد الأسماك وتنمية تربية الأحياء المائية في غانا. وتعالج الخطة مخاطر الفساد التي استُئِنِت ورُتِبِت حسب الأولوية في مرحلة سابقة من هذه العملية.

79- وفي شباط/فبراير 2022، قدم المكتب، بالاشتراك مع منظمة "المنتزهات الأفريقية"، الدعم إلى منتزه غارامبا الوطني في وضع خطة مفصلة للتخفيف من مخاطر الفساد التي استُئِنِت ورُتِبِت حسب الأولوية في مرحلة سابقة من العملية. وواصل المكتب شراكته مع مؤسسة فيرونغا من أجل إدارة مخاطر الفساد في منتزه فيرونغا الوطني. وعُيِن مستشارون خبراء في المنتزه بغية دعم وتعزيز قدرته في المجالات المحددة بوصفها من الأولويات.

80- وواصل المكتب دعم إدارة مخاطر الفساد في كينيا عن طريق مساعدة دائرة الحياة البرية الكينية على وضع نظام داخلي للتعامل مع المبلّغين عن المخالفات والشكاوى. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، دعم المكتب عقد اجتماع إقليمي للحراس لمناقشة التحديات الأمنية. وواصل المكتب دعم إدارة مخاطر الفساد في دائرة الغابات الكينية من خلال ما يلي: (أ) وضع مدونة قواعد السلوك وسياسة الإبلاغ عن المخالفات وسياسة منع الفساد في المؤسسة، التي صدرت في كانون الأول/ديسمبر 2021؛ (ب) إجراء تحليل إقليمي في أوائل عام 2022 لفرص كسب الرزق لصالح الرابطة المجتمعية المعنية بالغابات؛ (ج) إسداء المشورة بشأن كيفية تعزيز سياسة التواصل في المؤسسة؛ (د) دعم تقديم التدريب التوجيهي لـ 254 موظفا جديدا في تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

81- وواصل المكتب مساعدة الدول الأطراف على استبانة الحالات التي ينبغي إجراء تحقيقات مالية بشأنها، وقدم التوجيه للمحققين من أجل تعزيز استخدام أساليب التحقيقات المالية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُدِم الدعم إلى أوغندا.

82- وتشارك المكتب في تنظيم عدة أحداث تناولت الفساد من حيث صلته بالجرائم التي تؤثر على البيئة، أو شارك فيها كمتكلم، وهي كما يلي: حدث نظّمته مؤسسة لجنة العدالة للأحياء البرية وبلجيكا وفرنسا والمكتب على هامش الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف بشأن التصدي للفساد المتصل بالجرائم البيئية؛ ومناقشات خبراء بشأن الجرائم التي تؤثر على البيئة أُجريت في شباط/فبراير 2022 في إطار لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية؛ واجتماع لفرقة العمل التابعة لاتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض بشأن الاتجار غير المشروع بعينات من أنواع الأشجار المشمولة بالاتفاقية عُقد في شباط/فبراير 2022.

3- حماية الرياضة من الفساد

83- اضطلع المكتب بدور رائد في دعم وضع المبادئ الرفيعة المستوى بشأن مكافحة الفساد لمجموعة العشرين، التي اعتمدت إبان رئاسة إيطاليا للمجموعة في تشرين الأول/أكتوبر 2021.

84- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وقع المكتب مذكرة تفاهم مع اللجنة الأولمبية الدولية، وشارك في المنتدى الدولي الرابع للنزاهة في مجال الرياضة.

85- وعقد المكتب عدة حلقات عمل بالاشتراك مع اللجنة الأولمبية الدولية والاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا). واشتمل ذلك على حلقة عمل إقليمية عُقدت عن بُعد في تشرين الأول/أكتوبر 2021 لتوعية ممثلي الحكومات والمنظمات الرياضية في أفريقيا، وحلقة عمل وطنية عُقدت في كانون الثاني/يناير 2022 في مقدونيا الشمالية. وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، نظّم المكتب واللجنة الأولمبية الدولية والفيفا حدثاً جانبياً تناول التصدي للفساد في الرياضة وعُقد على هامش الدورة التاسعة للمؤتمر.

86- وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2021، تعاون المكتب مع الفيفا لتنفيذ برنامج الفيفا العالمي للنزاهة عن طريق تنظيم 10 حلقات عمل لبناء القدرات عُقدت عن بُعد لصالح موظفي نزاهة تابعين للاتحاد الأفريقي لكرة القدم، واتحاد أمريكا الشمالية والوسطى والكاربي لكرة القدم، وممثلين حكوميين.

87- وإضافة إلى ذلك، قدم المكتب إحاطة إلى الوكالة الدولية للنزاهة في لعبة التنس في تشرين الأول/أكتوبر 2021؛ وقدم عرضا إيضاحيا في حلقة عمل عقدها اتحاد جنوب آسيا لكرة القدم وحلقة دراسية عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 في إطار برنامج درجة الماجستير التنفيذي في مجال الحوكمة في الرياضة العالمية؛ وساهم، في كانون الثاني/يناير 2021، في مبادرة للنزاهة اضطلعت بها الوكالة الدولية لاختبارات كشف المنشطات استعدادا لدورة بيجين للألعاب الأولمبية الشتوية لعام 2022.

4- الصحفيون

88- في تشرين الأول/أكتوبر 2021، دعم المكتب بالتعاون مع رابطة وسائل الإعلام في تونغنا عقد حلقة دراسية شبكية بشأن إبلاغ الناس. وعرض صحفي محنك ومالك لوسائل إعلام تجاربه بشأن الشفافية في إبلاغ الناس، ودور وسائل الإعلام في فضح الفساد.

89- وفي تشرين الأول/أكتوبر أيضا، عقد المكتب بالاشتراك مع رابطة وسائل الإعلام في فيجي حلقة دراسية شبكية عن غسل الأموال والإجراءات المتخذة في فيجي وبلدان المحيط الهادئ الأخرى لمكافحته. وألقى رئيس وحدة الاستخبارات المالية في فيجي كلمة في الحلقة الدراسية.

90- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وفي إطار المهرجان الدولي لحرية التعبير في بوركينافاسو، دعم المكتب عقد اجتماع للجمعية العامة لخلية نوربرت زونغو للصحافة الاستقصائية في غرب أفريقيا ودورة تدريبية إقليمية لأعضائها. وواصل المكتب دعم خلية نوربرت زونغو في إنشاء قاعدة بيانات شاملة لسجلات الشركات. وستوفر قاعدة البيانات معلومات شاملة عن الشركات التي مُنحت عقودا عامة في غرب أفريقيا.

5- المجتمع المدني

91- في اليوم الدولي لمكافحة الفساد، دعم المكتب ثلاثة أحداث للتوعية نظمتها منظمات مجتمع مدني في تشاد ومالي والنيجر. وركزت تلك الأحداث على تعزيز النزاهة وثقة الجمهور في قوات الأمن.

6- المنظور الجنساني

92- منذ منتصف عام 2021، ما فتئ المكتب يتعاون مع لجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية في غانا ودائرة الإحصاءات الغانية على إجراء دراسة استقصائية بشأن ما يخلقه الفساد من آثار مختلفة في الرجال والنساء. ويستند هذا النهج إلى الدروس المستفادة من تحليل البعد الجنساني للفساد في نيجيريا، الوارد في منشور المكتب بشأن نوع الجنس والفساد في نيجيريا، المعنون *Gender and Corruption in Nigeria*، وإلى المنشور الرئيسي للمكتب المعنون "حان الوقت الآن: معالجة الأبعاد الجنسانية للفساد". وأُعدت نيجيريا عن عزمها إجراء دراسة استقصائية أخرى بشأن الفساد بين عامي 2022 و2023. وسيستمر تقديم تحليل للبعد الجنساني للفساد، بالاستناد أيضا إلى المنهجية المستخدمة في غانا. وتواصلت دول أطراف أخرى مع المكتب مبدية اهتمامها بالدراسات الاستقصائية بشأن الفساد التي تتناول البعد الجنساني.

93- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، عقد المكتب اجتماع مائدة مستديرة بشأن الأبعاد الجنسانية للفساد في كوت ديفوار أسفر عن مجموعة من التوصيات بشأن كيفية المضي قدما بشأن هذا الموضوع على الصعيد الوطني.

94- وخلال زيارة المديرية التنفيذية إلى أوزبكستان في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، عُقد اجتماع مائدة مستديرة وحلقة نقاش بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات المتعلقة بالمخدرات والجريمة والفساد، بمشاركة ما يقرب من 30 من القيادات النسائية.

95- وفي عام 2021، أُقيمت علاقة تعاون مع منظمة تنمية المرأة، وهي مؤسسة متخصصة تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي. ودعم المكتب إعداد ورقة سياسات بشأن النساء بوصفهن عوامل للتغيير في مجال مكافحة الفساد، عنوانها *Women as agents for change in the fight against corruption*، تحدد برنامج عمل المنظمة وأهدافها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، شارك المكتب في إطلاق أداة التمويل الخاصة بمنظمة تنمية المرأة، وهي صندوق استثماري متعدد الشركاء، ودعم مشاركة المنظمة في حدث جانبي نُظم في الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف بشأن رسم المستقبل: ترسيخ المنظور الجنساني في جهودنا لمكافحة الفساد.

7- الصحة

96- واصل المكتب دعم منظمات الصحة العامة في تقييم مخاطر الفساد وإدارتها. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2021 وشباط/فبراير 2022، يَسّر المكتب، بالاشتراك مع لجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية في غانا، عقد حلقتي عمل لوضع الصيغة النهائية لخطة ترمي إلى التخفيف من مخاطر الفساد لصالح دائرة الصحة في غانا. وتعالج الخطة المخاطر التي استُئِنيت ورُتِبَت حسب الأولوية في مرحلة سابقة من هذه العملية.

97- واستهل المكتب إجراء تقييم لمخاطر الفساد في وزارة الصحة الوطنية في جنوب أفريقيا. وفي تيمور - ليشتي، أصدر المكتب ولجنة مكافحة الفساد في كانون الأول/ديسمبر 2021 تقييماً أساسياً لمخاطر الفساد في قطاع الرعاية الصحية في سياق جائحة كوفيد-19. وتضمن التقييم توصيات بشأن كيفية معالجة الثغرات القائمة في الأطر التنظيمية والمؤسسية. ويدعم المكتب تنفيذ تلك التوصيات.

98- ونظمت غانا، بدعم من المكتب، حدثاً جانبياً بعنوان أوقفوا الفيروس، أوقفوا الفساد، لا تسكتوا عن الخطأ! على هامش الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف. وأبرز ذلك الحدث كيف أن جائحة كوفيد-19 أدت إلى تفاقم مخاطر الفساد في النظم الصحية في جميع أنحاء العالم، وشدد على الحاجة إلى تعزيز الشفافية والنزاهة في منظمات الصحة العامة بهدف التصدي للأزمات الصحية بمزيد من الفعالية والسرعة.

99- وفي عام 2021، أجرى المكتب دراسة مشتركة مع لجنة الأخلاقيات ومكافحة الفساد في كينيا بشأن الفساد في قطاع الصحة الكيني، ركّزت على الممارسات المتبّعة في المشتريات والإدارة المالية في 24 مقاطعة. ومن المقرر نشر هذه الدراسة في نيسان/أبريل 2022.

8- تعميم تدابير مكافحة الفساد في جهود حفظ السلام وبناء السلام

100- عيّن المكتب مستشاراً لشؤون مكافحة الفساد في مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية ونائب الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، مما أتاح زيادة إدماج تدابير مكافحة الفساد في جهود الأمم المتحدة لبناء السلام في الصومال.

101- وقَدّم المكتب، بالاشتراك مع إدارة عمليات السلام، عرضاً إيضاحياً عن كيفية تعميم تدابير مكافحة الفساد في عمليات السلام وسياقات ما بعد النزاع في إطار مؤتمر عقده عن بُعد منظمة حلف شمال الأطلسي بمناسبة تنظيم دورتها السنوية عن موضوع قيادة الدفاع في بناء النزاهة في تشرين الأول/أكتوبر 2021. وقد صُمّمت الدورة لفائدة المديرين التنفيذيين والقادة في قطاعي الدفاع والأمن، وانصب تركيزها على دورهم في تعزيز جهود الإصلاح المستدام والحوكمة الرشيدة وقيادتها وتنفيذها. وضمت الدورة مشاركين من أوكرانيا

وأيرلندا وباكستان وتونس وجمهورية مولدوفا وجورجيا وصربيا والعراق والمغرب ومنغوليا والنرويج، والاتحاد الأفريقي.

102- وواصل المكتب أيضا تنفيذ مشاريع لمكافحة الفساد بالشراكة مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

ثالثا - إطار تقديم المساعدة وموارده

103- في حين تركز هذه الورقة على المبادرات والأنشطة المضطلع بها من أجل تنفيذ القرارات ذات الصلة التي اعتمدها المؤتمر في دورته التاسعة، من المهم الإشارة إلى أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب أيضا تقديم المساعدة التي تشمل نطاق الفصل الثاني من الاتفاقية بأكمله.

104- وهناك عدة برامج ومشاريع عالمية وإقليمية ووطنية مكّنت المكتب من تقديم الإرشادات والمشورة والخبرة الفنية المتخصصة، بناء على طلب الدول الأطراف. وتشمل بعض البرامج والمشاريع العالمية والإقليمية الرئيسية ما يلي:

(أ) البرنامج العالمي لمنع الفساد ومكافحته عن طريق التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد دعما للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة؛

(ب) البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم المتعلقة بالحياة البرية والغابات؛

(ج) البرنامج العالمي بشأن تعزيز التعاون في مجال العدالة الجنائية على طول دروب التهريب (برنامج "كريمجست")؛

(د) مشروع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في منطقة المحيط الهادئ.

105- وإلى جانب الموظفين المتخصصين العاملين في المقر، اضطلع مستشارو المكتب الإقليميون والوطنيون المعنيون بمكافحة الفساد بدور مفيد في إنجاح مبادرات تقديم المساعدة التقنية. ويرد في كل أجزاء هذه الورقة عرض لما قدّموه من إسهامات في تنفيذ القرارين 3/9 و6/9.

106- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان أحد المستشارين العالميين يعمل في فيينا، بينما كان الخبراء والمستشارون الذين يقدمون تغطية إقليمية متمركزين في فيجي (بالنسبة للمحيط الهادئ)، والمكسيك (بالنسبة للمكسيك وأمريكا الوسطى والجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي)، والسنغال (بالنسبة لغرب ووسط أفريقيا)، وجنوب أفريقيا (بالنسبة للجنوب الأفريقي) وتايلند (بالنسبة لجنوب آسيا وجنوب شرقها)، وأوزبكستان (بالنسبة لآسيا الوسطى وأرمينيا وأذربيجان وجورجيا). وبالإضافة إلى ذلك، عمل مستشارون فطريون في بابوا غينيا الجديدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال. واستُهلّت عملية تعيين مستشارين إقليميين في صربيا (بالنسبة لجنوب شرق أوروبا)، والإمارات العربية المتحدة (بالنسبة لبلدان مجلس التعاون الخليجي)، ومستشار فطري في مالي.

107- ويعكف المكتب حاليا على إنشاء مراكز أقليمية لمكافحة الفساد تضم خبراء دوليين ووطنيين بغية تعزيز حضور الخبراء في مجال مكافحة الفساد في الميدان، استكمالا للجهود المبذولة حاليا على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. ومن شأن تعزيز القدرات الميدانية أن يمكّن المكتب من تلبية الطلبات المتزايدة الواردة من الدول الأطراف للحصول على التوجيه والدعم التقني وبناء القدرات بسرعة أكبر. وفي أيلول/سبتمبر 2021، أطلق المكتب المركز الأول لمكافحة الفساد في المكسيك بغية تنسيق المساعدة التقنية وتقديمها إلى الدول الأطراف في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الجنوبية. ويستند هذا المركز إلى الخبرة

المكتسبة في إطار المنبر الإقليمي لأمريكا الجنوبية والمكسيك من أجل التعجيل بتنفيذ الاتفاقية، ويسهم في تنفيذ رؤية المكتب الاستراتيجية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة 2022-2025. ويعكف المكتب حالياً على إنشاء مركز ثان لمكافحة الفساد في أفريقيا، مقره في جنوب أفريقيا، وهو ما سيسهم في تنفيذ رؤية المكتب الاستراتيجية لأفريقيا 2030. ورهنا بتوافر الموارد، سوف يُنشأ مركز ثالث في آسيا.

108- وقد ازداد الطلب للحصول على الخبرة الفنية والمساعدة التقنية التي يقدمها المكتب، زيادة مطردة، بما في ذلك ما يتعلق بمنع الفساد، وهو ما يرجع جزئياً إلى التركيز الموضوعي للدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ على التدابير الوقائية.

109- وبناء على ذلك، فإن تقديم الجهات المانحة وشركاء التنمية للمزيد من الدعم الطويل الأجل يمثل شرطاً أساسياً لاستمرار العمل الذي يقوم به المستشارون والموظفون العاملون في المقر الذين يوفر خبرات متخصصة في مجال مكافحة الفساد.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

110- لعل الفريق العامل يود أن ينظر في التقدم المحرز والتحديات القائمة بشأن تنفيذ القرارين 3/9 و6/9، على النحو المبين في ورقة المعلومات الأساسية هذه، وأن يقترح سبباً لتعزيز ودعم مواصلة تنفيذه من جانب الدول الأطراف. وفي هذا الصدد، لعل الفريق العامل يود أن يدعو الدول الأطراف إلى إطلاع الأمانة على المزيد من المعلومات عن أنشطتها ومبادراتها وشراكاتها الرامية إلى تنفيذ هذين القرارين.

111- ولعل الفريق العامل يود أن يشدد على ضرورة توافر موارد كافية ويمكن التنبؤ بها لكي يتمكن المكتب من مواصلة تقديم المساعدة التقنية المتعلقة بمنع الفساد على الصعيد العالمي والأقليمي والإقليمي والوطني. ولعل الفريق العامل يود، من ثم، أن يشدد كذلك على ضرورة أن تعيد الدول الأطراف والجهات المانحة على السواء تأكيد التزامها بمنع الفساد، بأشكال منها تقديم مساهمات من خارج الميزانية إلى المكتب تكون متعددة السنوات ومخصصة بشروط ميسرة.